

حدث الثقات الضابطين فان واقفهم ولو علموا على الاصح وضابطا عن منزلة  
 الى منتهى السنن حال كونهم متصلا **اساده** خرج ما لم يفضل كالمسل ونحوه مما  
 سياتي **ولم يعمل** بان يسلم من العدالة الخفية القادحة فلا يكون معطلا **ولم يكن**  
**شك** ايضا والشكوك كالتعليل مخالفة الراوي للثقة من هو ارجح منه عند بعض  
 المجامع بين الروايتين فهو صحيح لذاته اجماعا والحكم بذلك ونحوه انما هو بحسب  
 الظاهر لا احتمال صدق اللزوم وبالعكس لان صحة الصريح او الضعيف مما  
 يقيد العلم ولو لم يظن باصداقه او كذبه فيقطع به ولو باطنا **وحصل فيه تفاوت**  
 في القوة بحسب ضبط حاله واشتهر بالتحفظ والودعي ونحوه في حجه و  
 احتياطه ولهذا اتفقوا على ان اصح الحديث ما رواه الشيخان بما انفرد به  
 البخاري فسلم فان كان على شرطهما فشرط البخاري فسلم في صحيح معتبر ولهم  
 المعارض وان صحيح ابن جرير اصح من صحيح تلميذه ابن جبران وهذا اصح من غيره  
 كما لم يتفاوت في الاحتياط ومن الثقة العليا ما قيل انه اصح الاسانيد  
 فيفيد ارجحيته على غيره وان كان الاصح الامسك عن الاطلاق على منعه من  
 لهما ابراهيم مطلقا كما بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن فافع عن ابن عمر  
 وليس في مسند احمد هذه التهمة بسوى حديث واحد وكان يروي عن سالم  
 عن ابيه عبد الله بن عمرو او الوهزي عن زبير العابدين عن ابي عبد الله جده وكان يروي عن  
 ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي وكان لا يرضى عن البخاري عن خلفه عن ابن  
 مسعود ورواه كثير من عبد الله بن ابي بردة عن ابي موسى الأشعري عن جده عن  
 ابيه ونحو ذلك عن ثمة عن ثابت عن انس ورواه كسب على عن ابي هريرة عن ابي  
 عن ابي بن ابي هريرة **فان ضبط** فقط **يقول** بان يوجد دون حاله لبعض المغفل  
 وكثير الخطا مع وجود باقي الشروط **فحسن** لذاته فان اعتقد كان صحيحا غيره  
 وقد يسمي صحيحا وان لم يعتضد وهو يشترك الصحيح في الاحتجاج به وفي  
 تفاوته فاعلا اقبل بضبطه لم يروى عن ابي بن جده فيهما عموم خصوصا  
 من وجه الاشارة اليهما في الغالب ولا فتر اقر بما في الضبط لا تنسوا ولا تجدوا  
 مطلقا فان جمعوا كقول الترمذي وابن عساکر حسن صحيح فان كان غريبا فالله  
 في الراوي

في الراوي هل هو من شرط الصحيح او الحسن والا فاعتبار من بين والحسن  
 لغرض ما رواه الضعيف بغير اللزوم وفحش الخطا متصل السنن مغل  
 ولاشاد واعتقد بكثر طرقه او اتصال على او يشاهد صحيح او حسن  
 لذاته ويظهر القرآن وكذا فيما يظهر بقول صحابي او يفعله او يقول  
 اكثر العلماء او ينتشرون دون تلبس او يعمل اهل العصر وبالاجماع او يقيا  
 حلي وهو حثيث كالحسن لذاته وقد يسمى ضعيفا لكن نظرا فيه خالبا عن  
 عاضده **ومن رواها** اي الصحيح والحسن لذاته وهو العدالة الضابط **قل**  
**منه زيادة** على غيره فان ناقضها بان لزم من قبولها اذ الاخرى اجتنابا  
 كما قال **وما قيل** من روايتها بزيادة او نقص في سند او متن **بأن صحيح**  
 منه لم يضبط او ثقته او حفظه او كثرة عدد او ملازمة لزيادة نحو او تم  
 او غيره كذا من المرحلات مع اتحاد الراوي عنه وتعدله وتفسير الحجج بينهما  
**بني سند وعرفا** اي هو الشاذ ويقابله المحفوظ كغير الاربع الا بااداء  
 عن ابن عبيد عن عمرو بن دينار عن عيسى بن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد  
 النبي صا النبي صلى ولم يدع وارثا الاولى هو اتفقوا ونابح ابن عبيد على صل  
 ابن جبر بن عبيد وحالفهم حماد بن زيد فرواه عن ابن دينار عن عيسى بن  
 وجلال الخ ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عبيد حماد بن  
 اهل العدالة والضبط ومع ذلك ترجح رواية الاكثر لكن الذي عليه البخاري  
 والمخطيب واخرون في تعارض الوصل او الرفع مع الارسال او الوقف  
 الحكم للوصل والرفع وهو الاصح وفاقا للفقه واصوله لانه زيادة ثقة ولا  
 منافاة وقدم الجمهور الارسال والوقف فعلم ان الشاذ ما رواه المتصور مخالفا  
 لما هو اولى منه فان كانت مخالفة عن غير فضول فهو المنكر ويقابل المعروف  
 وقد يسمون سوي بينهما وقال الحافظ ابن حجر مره ما حاصله الشاذ اقسام ما  
 خالف فيه المقبول بما اعتاد عليه ولا يشاهد وهو او يظن او حتى رواه هذا  
 الصدوق مخالفا مع افراده فهو اشدها والمفكر في ان ما انفرد به مستور  
 او نحو من لا يقبل حديثهم الا بعاضد في بعض مشايخ خاصة وهو الذي يوجد